

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٤٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيسة: السيدة فيرونیکا بارد.....(السويد)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-02947(A)



\* 1 8 0 2 9 4 7 \*

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٤٥ لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، نبدأ هذا الصباح الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. ولدنيا في القائمة ثلاثة متكلمين هذا الصباح، و ١٠ متكلمين بعد الظهر، بينهم الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، في الساعة الثالثة بعد الظهر.

واسمحوا لي، في هذه المرحلة، أن أعلق الجلسة الأولى، لأرحب بضيفتنا الموقرة الأولى، معالي وزيرة الشؤون الخارجية في هولندا، السيدة سيغريد كاغ.

عُثِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بأولى ضيوفنا المرموقين لهذا اليوم، معالي وزيرة الشؤون الخارجية في هولندا، السيدة سيغريد كاغ.

إنه لمن دواعي سروري، كرئيسة تمثل حكومة أجنبية يتساوى فيها عدد النساء والرجال، أن أعطي الكلمة لك، صاحبة المعالي، وأنت، كما فهمت، أول امرأة تتسلم منصب وزيرة خارجية في الحكومة الهولندية.

شكراً لك، معالي الوزيرة، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك سيدي.

السيدة كاغ (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة، فيما يتعلق بسياسة السويد الخارجية التي تدعو إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، أعتقد، في الواقع، أننا حققنا المساواة بين الجنسين وأعملنا الحق في الإنصاف في هذا الفريق. إنها إذن بداية طيبة جداً.

ويسعدني أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح اليوم. ورغم هذه النظرة المتفائلة، دعونا نبدأ بنقطة أكثر واقعية. فبعد قرابة ٤٠ عاماً من إنشاء مؤتمر نزع السلاح، لا يزال شبح الانتشار يطاردنا.

وتكاد هذه الملاحظة لا تحتاج إلى أي تفسير. ما علينا إلا أن ننظر إلى انتشار الأسلحة النووية في كوريا الشمالية، وغياب القانون في الفضاء الإلكتروني، وانتهاك القواعد وصعوبة محاسبة الجناة. إننا نعيش في عصر يشهد تنامياً في عدم الاستقرار الجيوسياسي وتزايداً في التوترات، وتضاعفاً في حدة الخطابات العدائية - عصر تُستخدم فيه الأسلحة الكيميائية، رغم حظرها عالمياً؛ عصر بتنا فيه تحت تهديد استخدام الأسلحة النووية، أخطر المحرمات الدولية.

ونادراً ما كانت هناك حاجة أكبر إلى تعزيز الدعامة الأكثر أهمية لأمننا العالمي، ألا وهي الثقة المتبادلة. والثقة ليست ظاهرة طبيعية، قطعاً ليس في السياسة الدولية، وليس عندما يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية. الثقة تبنيها الشعوب وتبنيها البلدان التي تبرم اتفاقات وتكفل الامتثال بها. وتؤدي القدرة على التنبؤ والتحقق دوراً حيوياً، وأعتقد أن التعاون المتعدد الأطراف هو الطريق الوحيد إلى الأمام.

ولكل بلد، وبالتالي لكل دولة عضو في مؤتمر نزع السلاح مسؤولية فردية كبيرة. وإذا كنا على استعداد للاضطلاع بتلك المسؤولية، سيكون من الممكن بناء عالم أكثر أمناً وأماناً. ولطالما أدى مؤتمر نزع السلاح دوراً هاماً في هذا الصدد. وتعتقد هولندا، بصفتها عضواً نشطاً منذ زمن طويل في هذا المؤتمر، أن من الأهمية بمكان أن يستأنف المؤتمر الاضطلاع بهذا الدور، لا سيما في الوقت الراهن، فالغشل ليس أحد الخيارات الممكنة حقاً.

وأنا أقول ذلك بصفتي وزيرة خارجية هولندا، البلد الذي يملك سجلاً حافلاً في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، وأقوله أيضاً بحكم تجربتي الشخصية. فقد ترأست البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والمعنية بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وأدركت أن هناك الكثير مما يمكن تحقيقه، حتى في أصعب الظروف. فحتى في ظل احتدام الصراع، تمكننا من إزالة وتدمير جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في الجمهورية العربية السورية - أكثر من ١٣ ٠٠٠ طن. ولم يتسن ذلك إلا بفضل وجود اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبروتوكولها الخاص بالتحقق وكذلك بفضل هيئتها التنفيذية - منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويقع مقر هذه المنظمة في لاهاي، وهي منظمة تقنية أنشئت وفقاً لأحكام الاتفاقية، التي وضعت هنا في جنيف. وأود أيضاً أن أضيف أن وحدة هدف مجلس الأمن في ذلك الوقت أثبتت أن الدعم السياسي لا بد منه في نهاية المطاف، لأنه جزء من المسألة.

وبطبيعة الحال، تبين حالة سوريا المحزنة اليوم أن ذلك لم يكن كافياً. وليس هذا عيب في الاتفاقية، ولا عيب في الأداة. فأدوات التحقق لا تعمل إلا إذا تحملت جميع البلدان مسؤوليتها السياسية وضمنت المساءلة. ولا قيمة للمعايير إلا إذا أنفذت؛ وفي حالة وقوع انتهاكات، ستكون هناك عواقب. وما لم يتم ذلك، لا يساعد التحقق في بناء الثقة.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أذكر مثلاً آخر هو: عقد الاتفاق النووي مع إيران، وتحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من احترامه. وهذه حالة واضحة لبلدان تتحمل المسؤولية، ولعمليات تحقق ناجحة، ولأدوات تؤدي الغرض منها.

ولا تتحقق نتائج كهذه بين عشية وضحاها. فهي تتطلب المثابرة والقدرة على التحمل وجهداً دبلوماسياً حثيثاً. وهولندا بلد من البلدان التي تواصل الضغط من أجل إبرام اتفاقات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، في حالي أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وكما ذكرت آنفاً، حتى في الحالات الصعبة، عندما يبدو النجاح بعيد المنال، ليس الفشل من بين الخيارات الممكنة حقاً. لنأخذ، مثلاً، معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ ترى هولندا أن هذه المعاهدة ينبغي أن تكون ضمن الأولويات، فهي خطوة أساسية نحو تحقيق أهداف نزع السلاح. وفي رأينا، ينبغي أن تبدأ المفاوضات في هذا الشأن دون إبطاء.

ولنأخذ معاهدة تجارة الأسلحة، التي تمثل إنجازاً هاماً في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة. فقد شجعت هولندا، بصفتها رئيسة الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي عقدت عام ٢٠١٧، الدول الأعضاء على تجديد تركيزها على المبادئ التوجيهية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: عالم آمن مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام النووي.

ونعتبر ذلك خطوة صغيرة لكنها هامة. إنها بداية جديدة تتسم بالقدرة على تحقيق نتائج حقيقية في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ولن يتطلب ذلك التحلي بالمسؤولية والمثابرة فحسب، بل والاستمرارية أيضاً. ولهذا السبب نود أن نعرب عن شكرنا لهولندا، رئيسة الدورة الثانية للجنة التحضيرية عام ٢٠١٨، على تعاونها وتنسيقها الممتازين. كما نتطلع إلى العمل بصورة بناءة مع رئيسي دورتي عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

السيدة الرئيسة، أيها السيدات والسادة، علينا ألا نتغاضى عن التطورات الإيجابية، مثل القرار الذي صدر مؤخراً عن مؤتمر نزع السلاح بإنشاء هيئات فرعية. وهذا يعني أننا نستطيع، في نهاية المطاف، العودة إلى العمل، والعودة إلى التفصيل الصغير والهام جداً. فلنعمل معاً على ضمان أن تُتخذ قريباً خطوات فعلية تتعلق، على سبيل المثال، بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية التي أشرت إليها للتو.

وهذا أمر ممكن حصل من قبل. فقد أبرمت، هنا في جنيف، في إطار مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته، معاهدات حاسمة الأهمية في مجال نزع السلاح، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لكن لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن ينجح إلا بإرادة مجموع البلدان التي تريد له النجاح. ولذلك، يعد المؤتمر حاصل إرادة وجهود دوله الأعضاء، لا أكثر ولا أقل. إنها مسؤوليتنا. فإذا مُنينا بالفشل، لا نلومن إلا أنفسنا. ولدينا الخيار.

وفي الختام، إذا سرنا إلى الأمام معاً، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يصبح مرة أخرى ما أريد له أن يكون، أي الهيئة المتعددة الأطراف الأهم في ميدان نزع السلاح. وإنني على ثقة أن هذه الهيئة لن تخلف الوعد في السنوات المقبلة. وأنا واثقة من أننا، كدول أعضاء، سنفي بهذا الوعد.

ويحدوني الأمل في أن نتمكن من اغتنام هذه الفرصة. الثقة أمر جيد، لكن المثل الروسي، الذي لن أقلد لفظه بلغته بل سأقوله باللغة الانكليزية "trust but verify" (ثق ولكن تحقق)، أصبح مشهوراً لأن رونالد ريغان استخدمه، على ما يبدو، في مفاوضات معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. نحن بحاجة إلى العودة إلى روح الثقة، لكن علينا أن نتحقق. وهذا هدف ينبغي بلوغه لتحقيق أمننا الجماعي. ويمكن تحقيق ذلك عبر المحادثات. وسنفعل ذلك بواقعية، وبلا سذاجة، وباحترام للمواقف، لتحقيق هذا الهدف المشترك في نهاية المطاف.

هذا واجب علينا. وأتمنى لكم جميعاً كل التوفيق.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر معالي السيدة كاغ على بيانها. اسمحوا لي أن أعلق الجلسة لبعض الوقت لأرافق معالي السيدة كاغ إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥/١٠؛ واستؤنفت الساعة ٣٠/١٠.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** استؤنفت الجلسة. الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، السيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

شكراً لك، السيد زيربو، على حضورك لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك، سيدي.

**السيد زيربو (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية):** السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، اسمحوا لي أن أشكركم، السيدة الرئيسة، على ترحيبك الحار. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لكم جميعاً، جميع الوفود، على دعوتي للتكلم بالنيابة عن المنظمة اليوم.

يسرني دائماً أن أكون في جنيف، وبخاصة في مؤتمر نزع السلاح الذي ولدت فيه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن المعنيون بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، نواجه أوقاتاً عصيبة. ومن شأن الخروج من حالة الجمود التي أصابت عمل مؤتمر نزع السلاح منذ زمن طويل أن يبعث بإشارة إيجابية تشتد الحاجة إليها في العالم. ومن شأن ذلك أن يثبت أن البلدان، على الرغم من خلافاتها، مستعدة للعمل معاً من أجل حل المشاكل العالمية الأكثر صعوبة.

وقد بعث القرار الذي اتخذته المؤتمر في ١٦ شباط/فبراير برسالة مشجعة جداً إلى المجتمع الدولي مفادها أن خطوات ملموسة يجري اتخاذها للمضي قدماً في العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح. وبات المضي قدماً في العمل الموضوعي يكتسي أهمية قصوى منذ آخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وسوف يؤدي دوراً حاسماً في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠.

لقد فُتح بات التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، آخر معاهدة تفاوض المؤتمر بشأنها، قبل أكثر من ٢٠ عاماً. وخلال تلك السنوات العشرين، وقّع ١٨٣ بلداً على المعاهدة وصدقها ١٦٦ بلداً. وأنشئ نظام تحقق قوي فاقت كلفته بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو يسمح بتوليد البيانات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ما يتيح للمنظمة أن تزود الدول الأعضاء، بكل شفافية، بمعلومات موضوعية يمكن التحقق منها في غضون دقائق عن الحالات المشبوهة. واعتُبر نظام الرصد الدولي للمعاهدة أحد أكبر الإنجازات في العالم الحديث.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن الحظر الشامل للتجارب النووية "ثمرة دانية القطوف" وأن نجاح أي إجراءات أخرى للمضي قدماً في العمل على منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي سيتوقف على الإرادة السياسية للمجتمع وتصميمه على إنهاء ما بدأه. ويعني ذلك بذل جهود مخصصة ومتضافرة لضمان أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ القانوني؛ والتأكد من أن استثمار بليون دولار هو استثمار محفوظ للأجيال المقبلة، وتوفير منصة للتقدم من خلال وضع أساس متين لمعاهدات نزع السلاح الأخرى اللازمة لسد الحلقة.

وإنهاء تجارب التفجيرات أمر حيوي على الصعيد العالمي لوقف انتشار الأسلحة النووية، رأسياً أو أفقياً على السواء. وسلمت الدول الموقعة، في دياجنة المعاهدة، بأن وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية، وسائر التفجيرات النووية، من أي طرف كان، يشكل تدبيراً فعالاً لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع وجوهه. وقد اعترفت مائة وثلاث وثمانون دولة بذلك من خلال التوقيع على هذه المعاهدة، فيما أدرجتها ١٦٦ دولة في قوانينها. وحتى الآن، لا تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدبيراً فعالاً من تدابير نزع السلاح النووي فحسب بل إنها التدبير الوحيد الفعال المتاح للمجتمع الدولي حالياً. وكما قلت من قبل، إنها "ثمرة دانية القطوف".

وتوجد على كاهلكم أنتم، أعضاء مؤتمر نزع السلاح، مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وقد شدد قرار ١٦ شباط/فبراير على الحاجة إلى تحديد المجالات المشتركة، من أجل تعميق المناقشات التقنية وتوسيع مجالات الاتفاق. وتوفر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لكم منبراً لكل ذلك. وقد باتت المعاهدة عالمية تقريباً. ولديها نظام تحقق قوي يواكب التطورات التكنولوجية التي تسعى إلى منع أو تخفيف آثار الكوارث الطبيعية أو تساعد في تطوير العلوم في مجالات أخرى. وتخلت جميع البلدان، باستثناء بلد واحد، عن التجارب النووية.

وإذ نتطلع إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، يتضح أن إشاعة أجواء الثقة والاطمئنان تمثل العنصر الرئيسي اللازم للتوصل إلى نتيجة ناجحة. ويجب علينا أن نحرص حرصاً كبيراً على الحفاظ على سلامة المؤسسة والأدوات الموجودتين، وأن نعزز ببناء الثقة فيهما وفيما حولهما. وهذا يعني صون وتأمين معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكامل سلسلة المسؤوليات المترتبة عليها، التي يشكّل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزءاً لا يتجزأ منها. وأتطلع إلى المشاركة في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، المقرر عقدها هنا في جنيف، في شهر نيسان/أبريل المقبل، للإشارة إلى الصلة الوثيقة بين معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا بد من اتخاذ إجراءات. وعلى مؤيدي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يكونوا مستعدين للاستفادة من أي فرص قد تنشأ. وما كان غير مسبوق قد يصبح سريعاً الوضع الطبيعي الجديد. خذ الحالة في شبه الجزيرة الكورية، على سبيل المثال. فروح الألعاب الأولمبية يمكن أن تعطي زخماً للعلاقات بين سيول وبيونغ يانغ. وقد يتيح ذلك فرصاً حقيقية للحوار. ولنتذكر أننا نعاني في هذه المرحلة من نقص في الحوار ونقص في الدبلوماسية. ولذلك، قد تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة لهذا الحوار. ومن شأن الوقف الاختياري للتجارب المعلن من جانب واحد في انتظار التوقيع على المعاهدة في نهاية المطاف، أن يشكل بداية جيدة.

كما أن هناك الكثير مما يمكن القيام به من خلال التوعية والتعليم، لا سيما بالنسبة إلى الجيل المقبل. ومستقبل نزع السلاح وعدم الانتشار في يد قادتنا المقبلين - أي في يد شباب اليوم من مقرري السياسات والعلماء.

وفي أوائل عام ٢٠١٦، أنشئت مجموعة للشباب مرتبطة بالمنظمة، باتت تضم الآن قرابة ٤٠٠ عضو. وتشارك بنشاط في هذه المجموعة سبع من الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢. ونعول على هؤلاء الشباب لإسماع أصواتهم في بلدانهم وللترويج للمعاهدة، وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وفي نهاية أيار/مايو من هذا العام، تعقد منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ندوة دبلوماسية العلوم الثانية في فيينا. والندوة مفتوحة لجميع متقدمي طلبات المشاركة فيها، مع التركيز بوجه خاص على مشاركة الأشخاص الذين ما زالوا في المرحلة الأولى من حياتهم الوظيفية. وستدرس الندوة الجوانب السياسية والقانونية والدبلوماسية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلاً عما يقوم عليه نظام التحقق الخاص بها من علوم وتكنولوجيا. ويحدوني الأمل في أن نرى مشاركة واسعة النطاق من العديد من البلدان الممثلة هنا اليوم.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة، في نهاية المطاف، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تحقيق تقدم في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تماماً كما يجب عليه التقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ورغم أن إحراز تقدم ليس بالأمر السهل، فمن غير المبرر الامتناع عن المحاولة. وقد تتحول أصغر الخطوات إلى قفزات هائلة. ومن خلال الثقة والاحترام، يمكن تثبيت تعدد الأطراف والحوار بوصفهما أكثر الوسائل فعالية في تسوية قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد زيربو على بيانه. اسمحوا لي أن أعلق الجلسة لبعض الوقت لأرافق السيد زيربو إلى خارج القاعة.

عُُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** استؤنفت الجلسة. وفي هذه المرحلة، أود أن أسأل إذا كان أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة، لأن هناك بعض الوقت قبل استقبال ضيفنا المقبل. لا يبدو أن الأمر كذلك، لذا أود الآن أن أعلق الجلسة لحين وصول الضيف التالي لهذا الصباح، السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة، المقرر أن يلقي كلمته الساعة ١٢/٣٠.

**عُلمت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٣٠.**

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** استؤنفت الجلسة. الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالى السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة. أشكر معاليك جزيل الشكر على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وسأعطيك الكلمة على الفور.

**السيد لايتشاك (الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية):** أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، السيدات والسادة، يسعدني أن أخاطب الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح، وأود أن أشكركم جميعاً على ترحيبكم بي هنا. وأود أن أشكر، على وجه الخصوص، رئيسة المؤتمر، السفيرة بارد، فضلاً عن الرئيسة السابقة، السفيرة أرياسينها. وأود أيضاً أن أنوه بالعمل الدؤوب الذي تبذله في مجال نزع السلاح وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو.

واليوم، سأتناول ثلاث نقاط رئيسية أمل أن تشكل إطاراً لمناقشاتنا. أولاً، أود أن أتكلم عن سبب وجودنا هنا. فكما تعلمون جميعاً، أنشئ مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٧٩؛ وكما تعلمون جميعاً، يعود تاريخ آخر قرار اتخذته إلى عام ١٩٩٦. وليتني كنت أستطيع أن أقول إن الحاجة إلى عمل المؤتمر تلاشت. غير أن الأمر ليس كذلك، فمن نواح عديدة، لم يحدث أن كانت هذه الحاجة أكبر مما هي عليه الآن.

ولذلك، أود أن أؤكد ما يلي: نحن بحاجة إلى هذا المؤتمر. فالناس في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى هذا المؤتمر: لأنهم يتعرضون للتشويه والقتل بالمتفجرات، ليس على أرض المعركة بل في المدن والبلدات والأسواق؛ وهم يعانون من صراعات تستمر من زمن طويل وتغذيها تدفقات الأسلحة غير المشروعة؛ ويتناهم القلق في كل خطوة لأن أي خطوة خاطئة يمكن أن تتسبب في انفجار لغم مضاد للأفراد؛ ولأنهم، حتى في القرن الحادي والعشرين، يواجهون تهديداً نووياً يبدو أنه أقرب إلى الحدوث من أي وقت مضى. ولذلك فالحاجة ملحة.

غير أن هذا المؤتمر لا يلبي الحاجة، في واقع الأمر؛ وتلك هي النقطة الثانية التي سأطرق إليها. فكما نعلم، يواجه مؤتمر نزع السلاح طريقاً مسدوداً منذ الاتفاق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قبل أكثر من عقدين من الزمن. وبين ذلك الوقت والآن، لم يتوصل المؤتمر إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل سوى مرتين. وعلينا أن نتناول هذه الحقيقة لأنها تنطوي على خطر، ليس فقط للأشخاص الذين ذكرتهم والذين يعولون على عمل هذا المؤتمر فحسب، بل وأيضاً لأن مصداقية ودور هذه الهيئة أصبحت على المحك. وهذا المؤتمر هو أول محفل متعدد الأطراف يُعنى بمسألة نزع السلاح. وينبغي أن يكون عاكفاً على إعداد الأطر والسياسات العالمية. كما ينبغي أن يكون دافعاً للنقاشات ومؤثراً في القرارات في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يكون صوته هو الأعلى. لكن إذا استمر الجمود، سيُنحى جانباً. فقد

أُتخذت بالفعل إجراءات في محافل أخرى. وشوهد ذلك، على سبيل المثال، من خلال المفاوضات المتعلقة باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، أو في الآونة الأخيرة، فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

ولا يزال هناك متسع من الوقت لعكس هذا الاتجاه. فنحن لم نستسلم. وخلال مداوولات اللجنة الأولى للجمعية العامة هذا العام، سمعنا نداءات قوية لتنشيط المؤتمر. وما زالت تظهر أفكار جديدة حول كيفية تنشيطه. فعلى سبيل المثال، أرحب بالقرار الأخير بإنشاء خمس هيئات فرعية للمؤتمر. وآمل أن يتيح هذا الشكل الجديد نوعاً جديداً من النقاش بشأن بنود جدول الأعمال بهدف التوصل إلى توافق في الآراء. وآمل أن نستمتع أيضاً إلى مزيد من الأفكار والمقترحات منكم جميعاً على مدى الأسابيع القليلة المقبلة.

أما في النقطة الثالثة والأخيرة، فأود أن أبرز الصورة الأوسع: نحن هنا للحديث على نحو مباشر وملحوس حول نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولكن لا يمكننا أن ننسى كيفية ارتباط عملنا هنا بمهمتنا الأوسع، لأن لنزع السلاح صلات حقيقية بمجالات أخرى من عمل الأمم المتحدة، كالتنمية المستدامة، على سبيل المثال. وقد بلغ الإنفاق العسكري العالمي ١,٦٩ تريليون دولار عام ٢٠١٦. وهذا يعني أننا ننفق أكثر على تسليح أنفسنا مما ننفق على تطوير مجتمعاتنا، ما يعيق تقدمنا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد يؤدي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخائر أيضاً إلى تقويض الجهود الإنمائية.

وعلاوة على ذلك، يشكل نزع السلاح جزءاً أساسياً في بناء السلام. ولا يمكن حصره في عملية وإجراءات إزالة الأسلحة أو تفكيك مخزوناتنا. وبدلاً من ذلك، يجب النظر إلى نزع السلاح كتدبير لبناء الثقة واستخدامه على هذا النحو. ويمكن له أن يجمع الأطراف إلى الطاولة ويساعد على تخفيف حدة التوترات ومنع التصعيد. ويمكن أن يشكل بالتالي جزءاً كبيراً من أدوات منع نشوب الصراعات.

أخيراً، وبالنظر إلى المكان الذي نجتمع فيه اليوم، لا يمكننا أن نتجاهل الصلة بين نزع السلاح وحقوق الإنسان. وهذا أمر لا ينعكس دائماً في مناقشاتنا. لكنه، وللأسف، يتجسد على أرض الواقع. فقد يعيق الاتجار بالأسلحة ونشرها الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بها.

وكل ذلك يعني أن أعمال هذا المؤتمر تشمل الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ولذلك فهو يؤثر على كل جانب تقريباً من جوانب عمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

أصحاب السعادة، أود أن أشكركم مرة أخرى على دعوتي بصفتي رئيس الجمعية العامة إلى إلقاء بيان في اجتماعكم. فأول قرار اتخذته الجمعية العامة كان قراراً في موضوع نزع السلاح. ولذلك، لست بحاجة إلى توضيح أهمية عمل هذا المؤتمر لما نفعله في الجمعية العامة في نيويورك. هذا يعني أننا نتابع عن كثب ما يدور هنا. وحتى الآن، لم نر شيئاً واعداً للغاية. وكما قلت، نحن بحاجة إلى مواجهة هذا الواقع لأننا لن نحقق شيئاً إذا ادّعينا أن كل شيء على ما يرام.

إن المؤتمر أهم هيئة في العالم للتعاون بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وهو مدعوم بشرعية المجتمع الدولي. وكما رأينا في الجمعية العامة، لا تؤدي الشرعية دائماً إلى السرعة أو الكفاءة. بيد أن الشرعية تمثل، في الوقت نفسه، حجر الزاوية في نظامنا المتعدد الأطراف.



وهي تستحق دعمنا؛ وتستحق دفاعنا عنها؛ وتستحق مناقشاتنا ومدخلاتنا وجهودنا. ولهذا السبب، ينبغي ألا نتخلى عن مؤتمر نزع السلاح. فيمكننا التغلب على التحديات الراهنة. ويمكننا تنشيط هذا المحفل. ويمكننا إيجاد سبل مبتكرة لبناء الإرادة السياسية والثقة. ويمكننا أن نتخذ خطوات ملموسة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة بما يعود بالفائدة على جميع شعوب العالم.

أتمنى لكم حظاً سعيداً في مناقشاتكم المقبلة، وأشكركم مرة أخرى.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر صاحب المعالي السيد لايتشاك، على بيانه وعلى ثقته في هذه الهيئة الموقرة، وثقته بنا، نحن الدول الأعضاء. اسمحوا لي أن أعلق الجلسة لبعض الوقت لأرافق السيد لايتشاك إلى خارج القاعة.

*عُُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.*

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** استؤنفت الجلسة. وأود، مرة أخرى، أن أسأل عما إذا كان هناك أي وفد يود أخذ الكلمة الآن، ونحن نقترّب من نهاية هذا الجزء الأول من الجزء الرفيع المستوى. لا يبدو لي ذلك. وبهذا نختم عملنا لهذا الصباح.

تُعقد الجلسة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح في الثالثة من بعد ظهر هذا اليوم، وكما هو معلن، سنستمع خلالها إلى خطاب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش. وهو سيكون المتكلم الأول قبل ممثلي سويسرا، والمكسيك، وميانمار، والهند، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والبرازيل.

رُفِعَت الجلسة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.